على اعتبار أنهم اكتسبوا خبرات أكبر وسوف ينقلونها إلى قطاعاتهم

«التعليمية»: اقتراح بعودة نواب «الأمة» أو «البلدي» المنتهية عضويتهم إلى أعمالهم السابقة

■ الرويعي: اللجنة تدرس توسيع الشريحة على المدنيين في الوظائف الأخرى باستثناء العسكريين

اجتماع اللجنة التعليمية

استعرضت اللجنة التعليمية امس الاقتراح بقانون في شأن عودة الأعضاء المنتهية أو المبطلة عضويتهم في مجلس الأمة أو من لم يكتب لهم النجاح في الانتخابات لأعمالهم السابقة كأعضاء في هيئة التدريس في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

وقال رئيس اللجنة النائب د.عودة الرويعي في تصريح صحافي عقب الاجتماع إن اللجنة رأت أن يتم العمل على توسيع تلك الشريحة للمدنيين وعدم شمول العسكريين نظرًا لاختلاف التدرج الوظيفي ما بين السلك العسكري والقطاع المدني.

وأضاف أن اللجنة بحثت آلية الإسراع في إنجاز الاقتراحات بقوانين المدرجة على جدول أعمالها وإيجاد الأرضية المناسبة بالتنسيق مع الحكومة.

وأشار إلى توصل اللجنة إلى توافق بأن تكون الأولوية لدراسة ثلاثة اقتراحات بقوانين بالإضافة إلى الاقتراح الخاص بالجامعات الحكومية.

وأوضح أن اللجنة انجزت ما لا يقل عن ١٥٠ تقريرًا خاصة بالاقتراحات برغبة وتم رفعها إلى مجلس الأمة مضيفا أن اللجنة تسابق الزمن لإنجاز المواضيع المدرجة على جدول أعمالها.

وأكدان اللجنة تعمل على الانتهاء في أقرب وقت من الاقتراحات المتعلقة بالكوادر الخاصة بالوظائف المساندة والمهنية بوزارة التربية والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين وامناء المكتبات ومحضري العلوم.

وقال إن الأولويات تتغير بتغير أعضاء اللجنة التعليمية مؤكدا سعي اللجنة إلى سرعة الانتهاء من الإحالات الواردة من المجلس ولجان التحقيق.

من جهته كشف مقرر اللجنة النائب د.خليل عبدالله أن اللجنة ناقشت اقتراحًا بقانون بشأن عودة نواب مجلسي الأمة والبلدي الأعضاء في هيئة التدريس بالجامعة أو التطبيقي إلى عملهم بعد انتهاء فترة عضويتهم.

وقال عبدالله إن اللجنة رأت إضافة تعديل على الاقتراح يقضي بشمول معهد الأبحاث إلى جامعة الكويت والتطبيقي وإضافة بعض القطاعات الأخرى لتوسيع هذه الدائرة ليخرج الاقتراح متكاملا.

وأضاف أن اللجنة لم تتخذ أي قرار بهذا الشأن حيث تم تكليف عضوي اللجنة د.خليل عبدالله ود.جمعان الحربش عرض مقترح متكامل على اللجنة.

واعتبر أن نواب كل من مجلسي الأمة والبلدي اكتسبوا خبرات أكبر وسوف ينقلونها إلى قطاعاتهم.

وأكد عبدالله أن اللجنة وضعت جدولا عن الاقتراحات بقوانين التي تم النظر فيها باجتماع اليوم «امس» الذي حضره ثلاثة نواب واعتذر ثلاثان عن الحضور.

يذكر انه مدرج على جدول اعمال اللجنة اقتراحان بقانونين بشأن تعديل المادة الأولى من القانون رقم 47 لسنة 2005 بشأن إعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس السابقين بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى العمل،وجاء في مادته الأولى ما يلي:

بستبدل بنص المادة الأولى من القانون رقم 47 لسنة 2005 المشار إليه النص الآتي:

■ الأولويات تتغير بتغير الاعضاء ونسعى لسرعة الانتهاء من الإحالات الواردة من المجلس

«استثناء من أحكام المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والمرسوم في شأن نظام الخدمة المدنية المشار إليهما لعضو هيئة التدريس بجامعة الكويت أو الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، أو عضو هيئة التدريب فيها ممن يقل مؤهله العلمي عن الماجستير أو من حصل على درجة مدرب متخصص (أ)، الذي انتهت خدمته بمناسبة تعيينه في وظيفة عامة، أواستقالته بمناسبة ترشيحه لعضوية مجلس الأمة، أو المجلس البلدي، أو انتخابه عضوا بأيهما أو تعيينه بالمجلس البلدي، العودة عند طلبه بعد انتهاء مدة خدمته بهذه الجهات لعمله كعضو بهيئة التدريس أو التدريب في جهة عمله الأصلية، أيا كانت المدة ما بين تركه العمل بها والعودة إليها، على أن يجمع بين المرتب والمعاش التقاعدي».

مؤكداً ضرورة تنسيق المواقف البرلمانية بين البلدين

الطبطبائي: الكويت تقف مع كوسوفو لنيل استقلالها ومكانتها الدولية

الوفد الكويتي اثناء لقائة مع رئيس البرلمان في كوسوفو

أكد رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الأولى النائب د. وليد الطبطبائي ضرورة تنسيق المواقف البرلمانية بين الكويت وكوسوفو تجاه القضايا التي تهم الجانبين مشددا على أهمية فتح المجال للمواطنين الكويتيين للاستثمار والسياحة في كوسوفو.

وقال الطبطبائي في تصريح صحافي امس عقب لقائه رئيس البرلمان في كوسوفو قدري قاسيلي «إن اللقاء كان مثمرا وأكدنا خلاله وقوف الكويت مع حكومة وشعب كوسوفو لنيل استقلالها ومكانتها الدولية».

وأكد ان الكويت تمد يد التعاون لكوسوفو عبر المساهمة في المشاريع الاستثمارية أو التنموية الى جانب الاستفادة من الأيدي العاملة ذات المهارة في المجالات كافة خصوصا في القطاع الصحي.

كما اجتمع وفد مجموعة الصداقة امس الى اعضاء لجنة الصداقة البرلمانية الكوسوفية – الكويتية.

وقال عضو الوفد النائب محمد هايف في تصريح صحافي عقب الاجتماع إن الجانبين ناقشا واستعرضا جميع الآراء المتعلقة بتنمية العلاقات بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات.

وأضاف هايف ان الاجتماع تطرق الى اهمية تقديم الدعم للجانب الكوسوفي عبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية او الجمعيات الخيرية والمؤسسات الإنسانية الكويتية خاصة في ظل وجود عدد كبير من الايتام الذين خلفتهم الحرب التي قامت قبل 10 سنوات.

واشار هايف الى الحاجة لبناء ملاجئ ودور للايتام لرعايتهم وتعليمهم لا سيما ان كوسوفو بلد ناشئ ويحتاج للمساعدة بعد الحرب التي قضت على معظم المؤسسات الحيوية والمهمة فيه.

وقال هايف إنه تمت دعوة اعضاء اللجنة لزيارة الكويت والالتقاء بممثلي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والجمعيات الخيرية والأمانة العامة للاوقاف التي تساهم بالكثير من المشروعات سواء بالعالم الإسلامي او غير الإسلامي.

وذكر هايف ان الجانب الكوسوفي ابدى شكره وتقديره للجانب الكويتي على ما تقوم به الحكومة والبرلمان في الكويت من جهود ومواقف تجاه كوسوفو.

للمساعدة في تحقيق الاستقرار الوظيفي لهم

عاشور يقترح مساواة العاملين في الجامعات الخاصة بنظرائهم في جامعة الكويت

صالح عاشور

قال النائب صالح عاشور إنه تقدم باقتراح بقانون بشأن الاستقرار الوظيفي للعاملين الجامعات الخاصة.

وأوضح عاشور في تصريح صحفي ان اعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي الخاص هم النصف الآخر الذي يكمّل الجسم الاكاديمي في البلاد مع نظرائهم في مؤسسات التعليم العالي الحكومي ويجب العناية بهم وحماية حقوقهم ومكتسباتهم العمالية قبل ارباب العمل من مُلاك هذه المؤسسات لا سيّما بعد تزايد اعداد الطرفين.

واضاف ان المادة الأولى من الاقتراح تنص على التعريفات الواردة في القانون والمادة الثانية تقضي بان تكون نسبة العمالة الوطنية في المؤسسات الأكاديمية الخاصة لا تقل عن 75٪ من العدد الإجمالي للعاملين في المؤسسة الأكاديمية.

كما نصت نفس المادة على أن يصدر مجلس الجامعات الخاصة قرارًا بسلم الرواتب والبدلات والمكافآت المقررة لأعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات الأكاديمية الخاصة مع تحديد مكافآت من يستعان بخدماتهم من خارجها على أن يراعى في ذلك مساواتهم مع نظرائهم في جامعة الكويت.

وأشار إلى أن المادة الثالثة رسخت للعاملين بهذه المؤسسات بعض الحقوق اللصيقة بالعمل الأكاديمي.

وقرّرت المواد (4و5و6و7) بعض الضمانات التي يطلبها العمل الأكاديمي ليضمن للعامل فيه الشعور الكافي بالأمن والاستقرار الوظيفي.وبين أن المادة الثامنة أكدت سريان هذا القانون على جميع المتعاقدين قبل صدوره وذلك لدخولهم تحت مظلته.

وقرّرت المادة التاسعة مبدأ هامًا تقوم عليه إدارة المؤسسة الأكاديمية وهو مبدأ الفصل بين مُلاك رأس المال واقاربهم من الدرجة الأولى وبين من يتولى إدارتها.

تم قضت المادة الأخيرة بانه على الوزراء كل فيما يخصّه تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

«دراسة محاور استجوابي رئيس الوزراء» استكملت ملاحظات الأعضاء

الحريش يشيد بمرسوم العفو الأميري ويطالب بشموله سجناء الرأي والسياسيين

■ الكثير من قضايا أمن الدولة تكون بسبب تغريدة تكتب وعلينا طوى هذه الصفحة لمصلحة البلد

جانب من اجتماع اللجنة

استكملت لجنة دراسة استجوابي رئيس مجلس الوزراء المقدمين من الأعضاء محمد براك المطير والنائب الدكتور وليد الطبطبائي والنائب شعيب الموبزري والنائب رياض العدساني في اجتماعها امس مناقشة ملاحظات الأعضاء على تقريرها حيث تم الاستقرار على جميع الملاحظات على أن يتم إعداد التقرير النهائي في الاجتماع المقبل.

وقال رئيس اللجنة النائب جمعان الحربش إن اللجنة عقدت اجتماعها قبل الأخير حيث تم تزويد النواب بجميع الملاحظات وتم التوافق عليها ومن المتوقع أن يكون التقرير النهائي جاهزًا الأسبوع القادم وسيحال لمجلس الأمة.

وأوضح الحريش في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن اي تكليف بمتابعة قضايا الاستجواب هو تكليف صحيح وأمر محمود إذا كان لا يحول دون ممارسة الاستجواب لكن الأمر غير المحمود والمرفوض هو أن يكون هذا التكليف بديلا عن الاستجواب.

وأضاف أن مسار اللجنة صحيح كونها أتت بعد الاستجواب حيث إنه يجب ألا تترك الملفات الواردة فيه سواء طرحت الثقة بالمستجوب أم لم تطرح مشيرًا إلى أن هذا التحدي الحقيقي على الحكومة في التعامل مع هذه التوصيات ومعالجتها كونها جهدًا تبايبًا.

وأشار إلى أن هناك جهدًا كبيرًا تم منذ دور الانعقاد السابق والحالي حيث عقدت اللجنة ١٣ اجتماعًا امتد لساعات طويلة مقدمًا الشكر للجميع على ما بذلوه وأيضًا الجهات الحكومية التي ساعدت وزودت بإجاباتها التي تعتبر خارطة طريق لإصلاح الخلل الذي كان موجودًا

ومن جانب اخر أشاد النائب د.جمعان الحربش بتنفيذ مرسوم العفو الأميري الذي استفاد منه ٢٢٨٠ شخصًا كويتيًا وغير كويتي ما بين إفراج فوري وتخفيض مدة ورفع الإبعاد وإلغاء الغرامات حيث تم الإفراج الفوري عن ٤٠٠ شخص.

وقال الحربش في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «إن هذه مكرمة من سمو الأمير نسال الله أن يجزيه خيرًا عليها وهي بادرة طيبة حيث إن التوسع محمود وفق قواعد».

وبارك الحربش لكل الأسر التي استفادت من هذا المرسوم مشيرًا إلى أن هذا التوجه كان موجودًا قبل تولي لجنة حقوق الإنسان هذا الموضوع حيث تابعته اللجنة ووجدت المسؤولين في الديوان الأميري ووزارة الداخلية قطعوا شوطا كبيرًا فيه.

وأشار الحربش إلى أن هناك جانبًا مؤلمًا في هذا المجال وهو أن السياسيين والمغردين ما زالوا محرومين من مراسيم العفو داعيًا لإعادة النظر بقواعد العفو الأميري.

■ نبارك لكل الأسر التي استفادت والتوجه كان موجودًا قبل تولي لجنة حقوق الإنسان

أوضح ان قضايا أمن الدولة من المرجح أن تكون قضايا متفجرات وغيرها لكن اليوم الكثير من القضايا تكون بسبب تغريدة تكتب تحت ضغط معين وأحداث وتؤدي إلى السجن خمس سنوات بينما من الممكن أن يكون تاجر المخدرات قد استفاد من العفو الأميري.

وقال الحربش إن الكويت اليوم فيها سجناء رأي ولاجئون سياسيون وبعضهم موجود يوميًا في قصر العدل بسبب كثرة القضايا مشيرًا إلى ضرورة أن تطوى هذه الصفحة لمصلحة البلد والمجتمع

تساءلت هل سيُسمح لجميع الأفكار بطرح توجهاتها بهذه الطريقة؟

الهاشم: لم أقصد شن حملة على الحجاب بحد ذاته

صفاء الهاشم

أكدت النائب صفاء الهاشم أنها لم تشن هجوم على الحجاب بحد ذاته موضحة أن اتخاذه حرية شخصية مشيرة إلى أن الكثيرات ممن تعرفهن سواء من أهلها أو معارفها محجبات.

وأضافت أنه من السذاجة انتخابيا أن تهاجم ناخباتها لمن فسر كلامها بهذا المحتوى وهو ما لا تعنيه بالتأكيد.

وقالت «سؤالي واضح كعادتي في الطرح.. من وراء تلك الحملة؟ هل هي حملة شعبية برعاية الوزارة أم حملة حكومية؟ وإذا كانت حملة برعاية أموال حكومية لماذا ذكر في الإعلان برعاية شخص مذكور اسمه؟».

وأوضحت «منذ متى الحملات التوعوية الحكومية تكون برعاية شخص محسوب على تيار من هنا وهناك؟ على أي بند تم صرف هذه الحملة؟ وهل مرت الحملة بالقنوات القانونية؟» مؤكدة ان هذه الأمور ستكون موضوع سؤال برلماني ستقوم بتقديمه.

وأشارت إلى أن هناك حملات نذكرها جميعا منها «من حبنا لها بنوفر لها» هده خله يتحدى»،«وانا بعد وياكم» ، وكلها هدفها سام .. لكن اكتشفنا لاحقا انها (تنفيعية) واستفاد منها تيار معين. فهل سيعاد السيناريو تحت مظلة الحجاب حتى تسكت الأفواه عن السؤال؟

وتساءلت الهاشم» هل تمت دراسة جدوى للمنفعة من هذه الحملة بمعنى ان غير المحجبة إذا رأت الإعلان ستتحجب فورا أم أن الهدف (مماحكة واستفزاز) بعد حملة «الفاشينستات وجابينكم» من قبل القطاع الخاص فيكون الشارع لتصفية الحسابات واستعراض ايدلوجيات كل تيار؟».

وأضافت «هل سيُسمح لجميع الأفكار بطرح توجهاتها بهذه الطريقة؟».

لتوفير مزيد من الأمن والأمان للطالبات

المطيري: دورية شرطة أمام كل مدرسة للبنات

12 أعلن النائب ماجد المطيري عن تقديمه اقتراحاً برغبة جاء في مقدمته إنه ورغبة في توفير مزيد من الأمن والأمان للطالبات في المدارس وضماناً لعدم تعرضهن لمضايقات من بعض الشباب المستهتر وعلى أن يكون البنات في أمان حين وجودهم أمام المدارس في أوقات الانتظار في نهاية الدوام المدرسي.

ونص الاقتراح على ما يلي:

وضع دورية شرطة أمام كل مدرسة للبنات وخاصة المرحلة الثانوية في جميع مناطق الكويت